الا ان يقال انما امتنع هنا لان العاملين فيه مختلفان حقيقة
قوله فان قلت هل يجوز العكس بكون الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة وما بعدها
مبتدا لا معطوف وبهذا فارقت الاولى من الصورتين قوله ولا الثانية
زائدة اي لتاكيد نفي الاولى لانه قال لا حول ولا قوة قوله وهي ملغاة والتقدير
الخبر مع جعلها ملغاة امثله مع جعلها زائدة واما مع عملها عمل
ليس فلا بد من تقدير خبر لكل واحدة على حدتها لئلا يلزم اجتماع مؤثرين
على اثر واحد ولئلا يكون الخبر مرفوعا منصوبا قوله على المذهبين اي
مذهب سيبويه ومذهب غيره وهذا على الغائها صحيح واما على اعمالها
عمل ليس في الاولى وهذه فلا يصح تقدير الخبر واحدا على مذهب سيبويه لما
يؤدي اليه من كونه منصوبا مرفوعا معا قوله انظر ما المانع
من كونه بدل تفصيل من الذي لا تساوي فيه او من جعل ما الثاني توكيدا
لفظيا للاول فان اراد نعت الاول وتاخير النعت عن البدل اللفظي جائز
بل هو اولى بالجواز من تاخير المضاف اليه عن البدل كما قالوا في يا تيم تيم عدي
فان تيم الاول مضاف الى عدي وتيم الثاني تاكيد للاول فاصل بين المتضايفين
فالنحو جواز كونه بدلا وتاكيدا ايضا والله اعلم قوله هل عدم الاصطبار هذا
المسبك ليس بسديد لانه صير القضية المنفية موجبة فلو قال هل
الاصطبار منتف عن سلمى لكان اولى قوله قال عصام
الدين محصل ما ذكره الزمخشري ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا فالحكم
فالمسند اليه هو الله والمسند هو اله وهذا مما يتحير في تعقله
الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اتعجب من بكلام وجيز وهو انه
لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الاله الله لكان كلاما تاما من غير
تغير وانما هو النفي والاثبات فان قول العلماء بالتغيير نزاع لفظي هو ان لا
تطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى انتهى ولا يخفى عليه ان الحكم على مدخول
لا في كلام الزمخشري يودي الى كونها غير نافية للجنس اذ النفي بها كيفية
النسبة وحيث دخلت على الخبر كان اسمها ولا خبر لها فلا نسبة ولا كيفية

وهذا

وبهذا نقض لغة العرب وتحويل للغة والعجب من ايمتنا كيف ولعوا
بتفسير عمرو وعن الزمخشري وقد عكسوا فيه وفيه المثل فقالوا
حشيش كنائن طلبين بنا متى اذ هو عندهم مبحوث قوله مفعولين
وذكر الشيخ خالد الازهري ان المفعول حقيقة انما هو مصدر الجزء الثاني مضافا
للاول فنحو علمت زيدا قائما تقديره علمت قيام زيد قوله وذهب السهيلي
حاصل قول السهيلي مثل هذه العبارة تقتضي اختصاص دخولها على
المبتدا والخبر وليس كذلك وحاصل الجواب منع عدم كون المثال المذكور
مبتدا وخبرا بل هو مبتدا وخبر ظن فيه صدق الخبر على المبتدا فتبين خلاف
المظنون وهذا الاختصاص استشكله الدماميني ايضا بنحو حسبت
ان زيدا قائم وان يقوم زيد على مذهب   فانه لا حذف فيهما واما على
مذهب الاخفش فلا لانه يرى ان الجزء محذوف التقدير حسبت ان زيدا قائم
ثابتا واستشكله ايضا بافعال التصيير نحو صيرت الطين خزفا قلت
ومما يدل على عدم الاختصاص قولك قام ظننت زيد فان ظننت يجوز
الغاؤها وزيد عند البصريين ويجب عند الكوفيين قال في التسهيل
والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين انتهى
فالمرفوع فاعل قام وظننت دخلت على الفعل والفاعل قوله لان من
وجد الشيء الخ هذه العبارة شايعة عندهم وظاهرها ان العلم فيها لازم
لوجود الشيء على حقيقته وفيه اشكال لانهم ان ارادوا بوجد من قولهم
من وجد الشيء الفه بمعنى اصاب يلزم نحو وجدت ضالتي سالمة ان تكون وجد
فيه بمعنى علم لانك لو وجدت الضالة على حقيقتها من السلامة لزم ان
يكون سالمة مفعولا ثانيا لا حالا وليس كذلك في الامر جميعا وان ارادوا
ان وجد المذكورة من الوجدان الذي هو ادراك بالحس الباطن كما يقال
الفرح والغضب والحزن وجدانية فلا حاجة الى الاعتبار المذكور بل لا يصح
اصلا لان الوجدان بهذا المعنى من عوارض القلب فهو قلبي وعلمي لا مستلزم
له والله اعلم قوله قال السيوطي في الهمع قال ابو حيان

Copyright © King Saud University